الاستعمار الفرنسي في إفريقيا

د. بدوي رياض عبد السميع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة.

شكّلت إفريقيا مسرحاً للتكالب الاستعماري الأوروبي منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحتى ظهور حركات التحرر الوطني الإفريقي ونجاحها في الحصول على الاستقلال مع منتصف القرن العشرين. وكانت فرنسا فاعلاً أساسياً في هذا المسار الاستعماري، خاصةً أن إفريقيا من المنظور الإستراتيجي الفرنسي شكّلت أحد العوامل الثلاثة المحددة لمكانة فرنسا الدولية إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدراتها النووية، فقد استطاعت فرنسا في تاريخها الاستعماري في العصر الحديث أن تكوّن إمبراطوريتين:

الأولى: بدأت في القرن السابع عشر، وتقوضت أركانها بعد هزيمة فرنسا إثر حروب نابليون سنة ١٨١٤م، وشملت كندا والهند وبعض جزر المحيط الهندي.

أما الثانية: فبدأت باحتلال الجزائر عام ١٨٣٠م، واستطاع الفرنسيون في تلك المرحلة أن يمدوا نفوذهم في شمال إفريقيا إلى الجزائر وتونس والمغرب، وفي غرب القارة إلى ما أُطلق عليه اسم «إفريقيا الغربية الفرنسية»، وهي مناطق تبلغ مساحتها نحو سدس مساحة القارة الإجمالية، كما مدّوا نفوذهم إلى ما سُمّي بـ«إفريقيا الاستوائية الفرنسية»[١]، أما في شرق إفريقيا؛ فلم ينجحوا في تثبيت أقدامهم إلا في المنطقة التي عُرفت بـ«الصومال الفرنسي» (جيبوتي)، بالإضافة إلى جزيرة مدغشقر التي احتلتها فرنسا فترةً من الزمن، فضلاً عن جزر القمر. ولم تنجح محاولات الفرنسيين المتعددة لربط مستعمراتهم في غرب القارة بمستعمراتهم في شرقها باتخاذ موطئ قدم لهم في أعالي النيل[٢].

وكما اصطدمت فرنسا وهي تعمل لبناء إمبراطوريتها الأولى بإنجلترا، مما أدى إلى تصفية هذه الإمبراطورية، فقد اصطدمت أيضاً بها وهي تعمل لبناء إمبراطوريتها الثانية، لكن الاتفاق الذي أُبرم بين الدولتين في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٤م، والذي أُطلق عليه اسم «الاتفاق الودي»، وضع حداً لهذا الصدام[٣].

وتتجاوز هذه الورقة مناطق النفوذ الفرنسي في شمال القارة من حيث احتلال فرنسا لها، إلى التركيز على المناطق التي امتد إليها الاحتلال الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحاول أن تجيب عن أسئلة رئيسة مفادُها: ما الأسباب التي دفعت فرنسا إلى الاتجاه لاستعمار أجزاء من القارة الإفريقية؟ وما المناطق التي امتد إليها النفوذ الفرنسي في إفريقيا قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م وبعده؟ وكيف استجاب الإفريقيون لاحتلال فرنسا بلادهم؟ وما السياسات الاستعمارية التي طبّقتها فرنسا في القارة وكيف تطورت؟ وما الآثار التي خلّفتها تلك السياسات على الدولة الإفريقية بعد الاستقلال؟ وهو ما نحاول أن نجيب عنه في الصفحات القادمة.

أولاً: أسباب الاستعمار الفرنسي لإفريقيا:

شهد القرن التاسع عشر نشاطاً فرنسياً محموماً لاحتلال أجزاء في القارة الإفريقية، وظهرت في ذلك القرن عدة عوامل أدت إلى النهم الاستعماري الفرنسي والتوغل داخل إفريقيا، فسيطرت على مناطق عدة من القارة، ولعل أهم هذه الأسباب والدوافع ما يلي:

١- الأهمية الإستراتيجية لبعض المستعمرات:

أدى الموقع الإستراتيجي لبعض المناطق في القارة الإفريقية إلى التطاحن بين الدول الاستعمارية عليها، ودفع الدول صاحبة المصلحة للإسراع باستعمارها، فقد كان موقع الجزائر على البحر المتوسط في مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي لها عام ١٨٣٠م، بحيث يستطيع الأسطول الفرنسي أن يجد بعض القواعد على الساحل الإفريقي المقابل تكفل له حرية التنقل في البحر المتوسط[٤]. والشيء نفسه بالنسبة للصومال الفرنسي (جيبوتي) التي استولت عليها لحراسة مصالحها في جنوب البحر الأحمر وحماية تجارتها مع الحبشة، أما مدغشقر وجزر القمر فقد كان موقعهما مهمّاً لعمليات فرنسا البحرية في المحيط الهندي، والحصول على مناطق للرسو والتزود بالوقود[٥]. كما كانت فرنسا تسعى منذ عام ١٨٦٠م لشق

(١) إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٥٠-١٩١٤م)، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ص٥٩.

(٢) كانت من أهداف هانوتو Hnaotau وزير خارجية فرنسا ربط (دكار) في غرب إفريقيا و(جيبوتي) في الشرق بطريق مواصلات، وتكون فرنسا هي المتحكمة في البلاد الواقعة على جانبي هذا الخط.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص٢٦٦.

(٤) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص٦٠.

(٥) السيد فليفل، معالم تاريخ جيبوتي حتى نهاية الاستعمار

الطريق من غرب إفريقيا نحو الداخل شرقاً من قاعدتها في السنغال، وكانت قد بدأت تندفع نحو أعالي النيجر والاتجار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال[١].

٢- الأوضاع الداخلية في فرنسا:

كانت من العوامل التي دفعتها لتخرج لميدان الاستعمار؛ ذلك أن حالة القلق الداخلي، التي كان يُعاني منها الشعب الفرنسي منذ عام ١٨١٥م، جعلت الحكومة تفكّر في تحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية، فالشعب الفرنسي كان لا يزال في حالة السُّكْر بمجد العظمة الإمبراطورية، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية للتفكير في غزو الجزائر، وقد صرح رئيس الوزراء بولينياك Poliynac في مجلس الوزراء، عند مناقشة موضوع حملة الجزائر، بأن هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسي تتجه إلى الخارج، وأن النصر في هذه الحملة سيساعد على تقوية الملكية الفرنسية[٢]. أضف إلى ذلك الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا عام ١٨٧١م، وكانت فرنسا قد رأت في إفريقيا مجالاً مناسباً يمكن من خلاله تعويض خسارتها في الإلزاس واللورين، وأيدتها ألمانيا في توسعها بهدف إثارة العداوة والتنافس بينها وبين بريطانيا[٣].

٣- حاجة فرنسا إلى المواد الخام والأسواق:

فقد وجدت فرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى في إفريقيا مجالاً خصباً؛ حيث تتوافر المواد الخام الزراعية والمعدنية، بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف فائض الإنتاج، بعكس الوضع في أوروبا يومئذ. فكانت فرنسا تنقل من مستعمراتها في إفريقيا المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت إفريقيا تمثّل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية[٤].

وقد رسمت فرنسا، وغيرها من الدول الاستعمارية الأوروبية، سياستها على أسس؛ أهمها: التحكم في أسعار المواد الخام بالمستعمرات بحيث تصل لأماكن التصنيع بأقل سعر ممكن، وأن تبقى المستعمرة دائماً بلاداً غير صناعية، وألا يكتسب أبناء المستعمرة الخبرة الفنية والمعرفة التي تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية، والعمل على توفير الأيدي العاملة الوطنية دائماً لتلبية حاجة الدولة الاستعمارية، والاحتفاظ بمستوى أجور العمال الوطنيين المنخفضة في المستعمرات، ووضع قيود على المستعمرات بحيث لا تتاجر مع الدول الأخرى. وقد عبّر عن هذه الأهداف صراحة رئيس الحكومة الفرنسية جولس فيري Jules Ferry عام ١٨٨٥م في تصريح له في البرلمان الفرنسي[٥]، ولعل هذا ما يفسر لنا السبب في أن المستعمرات الفرنسية في إفريقيا حين استقلت وجدت نفسها عاجزةً عن استغلال مواردها الطبيعية؛ إذ كانت بحاجةٍ للخبرة الفنية والتدريب.

وكان جوهر خطة الساسة الفرنسيين هو التطور الاقتصادي السريع للمستعمرات لكي تموّن فرنسا بالمواد الأولية، وتكون أسواقاً للسلع الصناعية الفرنسية. فقد كتب ألبرت ساروت Albert Sarraut، وزير المستعمرات الفرنسي: «يجب أن تكون مستعمراتنا مراكز للإنتاج؛ وليس أبداً متاحف لعرض العينات»[٦].

الفرنسي، في: عبد الملك عودة (محرر): جيبوتي دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٣، زين العابدين محمد كمال، جزر القمر في مواجهة الاستعمار الفرنسي (ثورة جزيرة أنجوان عام ١٨٩١ أنموذجاً)، ع١٠، سلسلة بحوث إفريقية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦ ص٩٤.

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص٦٠.

(٣) أسامة عبد التواب محمد، العلاقات بين غانا وغينيا ١٩٥٧-١٩٦٦م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٩.

(٤) يوناس بول دى مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا: تاريخه وحاضره ومستقبله، قراءات إفريقية، ع١١، المنتدى الإسلامي، ٢٠١٢، ص٦٠.

(٥) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص (٥٨-٥٩).

(٦) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، إفريقيا منذ عام ١٨٠٠،

٤- تكوين المستعمرات السكنية ورسالة الرجل الأبيض:

فقد تذرعت فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية بأن الاستعمار ضرورة فرضتها الظروف لتكوين المستعمرات كمصرف زائد لسكانها الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم. فضلاً عن ذلك؛ ادعى بعض الكتاب السياسيين الفرنسيين وغيرهم أن لفرنسا رسالة في نشر المدنية في الجهات غير المتحضرة من القارة الإفريقية[١]، لكن في عام ١٨٨٥م كتب بعض الكتّاب الفرنسيين مقالات يسخرون فيها من سياسة بلادهم الاستعمارية ومن ادعاءات «المهمة الإنسانية» التي تقوم بها فرنسا في إفريقيا، وأشاروا إلى أن مهمة فرنسا في بلد كالجزائر انحصرت في تعليم العرب هناك شرب الخمور الرديئة وطائفة أخرى من الرذائل لم يكونوا يعرفونها.

غير أن رجال السياسة الاستعماريين أنفسهم لم يجدوا بعد ذلك ما يدعوهم لأن يُسدلوا على أعمالهم الاستعمارية هذا الستار الإنساني، فنجد الكاتب الفرنسي دارسي Darcy يذكر عام ١٩٠٤م: «إن توسع الدولة خارج حدودها أصبح شرطاً أساسياً لقيام ودوام هذه الدولة، فمَن لا يتقدم ويسبق يتأخر، ومَن يتأخر لابد أن يُغرقه الطوفان». وفي عام ١٩٢٣م صرّح وزير المستعمرات الفرنسي ألبرت ساروت بأن الاستعمار لم يكن إلا عملاً من أعمال القوة دعت إليه المنافسة المتزايدة بين الأفراد والجماعات[٢]. وبالتالي لم تعد هناك ضرورة للبحث عن أعذارٍ شكلية تتذرع بها فرنسا لتبرير عملياتها الاستعمارية في إفريقيا.

٥- الدوافع الدينية:

فقد أصبح الهدف الديني يُتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثيرٌ من رجال الدين دعاة للاستعمار، واشتهرت منهم أسماء مهمة في هذا المجال، منهم الكاردينال الفرنسي لافيجيري Lavigerie، الذي ألّف منذ عام ١٨٦٨م جماعة الآباء البيض التي كانت تعمل لمساندة نشاط فرنسا الاستعماري[٣]، فكانت البعثات التبشيرية ممهدة للاستعمار وليس العكس، ولعل مراسيم الحاكم الفرنسي في السنغال فيدهرب Fedherb (١٨٥٤-١٨٦١م) قد أسهمت في خنق الأنشطة الإسلامية، وفتحت الباب واسعاً للمنصّرين، مما يدل على العلاقة الوثيقة التي تربط بين التنصير والاستعمار[٤].

ثانيا: أثر مؤتمر برلين ١٨٨٤م في التوسع الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء:

بدأ المشروع الاستعماري الفرنسي في إفريقيا عام ١٦٣٧م، عندما بنى كلود دي روشفور Claude de Rochefort حصن «سانت لويس» عند مصب نهر السنغال على الساحل الغربي لإفريقيا، واستكشف المناطق الداخلية لمسافة ١٠٠ ميل. وتبعه خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مستكشفون آخرون، قاموا ببناء مستوطنات على ساحل غينيا وساحل العاج، وتوغلوا في الداخل حتى وصل رينيه كايل Rene Caille إلى تمبكتو بالقرب من أعالي النيجر عام ١٨٣٧م[٥].

وكانت فرنسا على الرغم من قوتها العسكرية الكبيرة قد تخلفت كثيراً عن بريطانيا في مجال التطور الصناعي والتجاري، ولذلك اتبعت سياسة الحماية؛ أي أنها خصصت تجارة مستعمراتها لتجّارها فقط، لكون منتجاتها كانت أقل جودة أو أكثر سعراً من المنتجات البريطانية، ولذلك

ترجمة فريد جورج بوري، مراجعة عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المركز القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٠٤.

(١) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص (٦٠-٦١).

(٣) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص٧٧.

(٤) محمد لولي أبو بكر، «السياسات الدينية الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا»، قراءات إفريقية، ع٤٧، المنتدى الإسلامي، ٢٠٢١، ص٦.

(٥) Harris, Norman Dwight: French Colonial Expansion in West Africa, The Sudan, and the Sahara, The American Political Science Review, Vol. 5, No. 3, (Aug., 1911), p.353.

وُجدت قواعد عسكرية وتجارية فرنسية لا يمكن للتجار غير الفرنسيين دخولها في السنغال منذ عام ١٨١٥م، وفي غينيا وساحل العاج وداهومي والجابون ومدغشقر منذ أربعينيات القرن التاسع عشر،

ولكن كانت تلك المناطق صغيرة للغاية[١].

وقد أسفر مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٦م عن تأليف الهيئة الدولية لكشف إفريقيا International Association for Exploration and Civilising of Africa، وتقرر أن تَنشأ في كل دولة شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وظهر نشاط الشعبة الفرنسية في الحملة التي كان على رأسها دي برازا[٢] De Brazza، حيث أخذ النشاط الفرنسي يهدد المصالح الإنجليزية التي كانت تمارس نشاطها منذ زمن بعيد حول الكونغو، خاصةً عندما اتسع النشاط الفرنسي شرقاً ليضم بعض مناطق ساحل نيجيريا[٣]، وكان نشاطه نواةً لما عُرف فيما بعد باسم «إفريقيا الاستوائية الفرنسية»؛ إذ عمل «دي برازا» على الضفة اليمنى لنهر الكونغو لتوثيق صلة فرنسا بالزعماء الوطنيين في هذه المنطقة[٤].

وقد سمحت هذه الظروف لفرنسا بإعادة بعث مشروعها الاستعماري، واتخذت لذلك سياسة توسعية على النحو التالي: ربط السنغال بالنيجر، واكتشاف الأراضي الداخلية لكلٍّ من داهومي وساحل العاج مع تحقيق الاتصال بينهما وبين النيجر، والعمل على ربط غرب إفريقيا بكلٍّ من إفريقيا الشمالية وإفريقيا الاستوائية، أي مدّ النشاط الفرنسي من البحر المتوسط حتى الكونغو[٥].

وحتى عام ١٨٨٤م، وقبيل انعقاد مؤتمر برلين، كانت فرنسا قد استقرت في الجزائر وتونس ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربي لإفريقيا، وأخذت تتطلع نحو النيجر، كما وسّعت مجال نفوذها في الجابون، واستولت على منطقة واسعة من الضفة اليمنى لنهر الكونغو، وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت نفوذها. ويبدو أنه حتى مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر لم يكن حلم إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط حتى الكونغو قد تم تصوُّره[٦].

وفي أعقاب مؤتمر برلين، وبالإضافة إلى احتلال الجزائر وتونس، اتخذ الفرنسيون خطوات جادة لتدعيم ممتلكاتهم على ساحل إفريقيا الغربي، وأنشؤوا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية بحلول عام ١٨٩٣م، ودخلت القوات الفرنسية داهومي (بنين الآن) في العام نفسه، وأطاحت بآخر ملوكها، ثم أصبحت داهومي مستعمرة فرنسية عام ١٩٠٠م. كما تحرك الفرنسيون في اتجاه السودان الأوسط (تشاد) وموريتانيا بحلول عام ١٩٠٠م، لبناء إمبراطورية لهم من الأراضي المتصلة بالجزائر إلى حدود مستعمراتهم في الكونغو[٧]، ومنعت شركة النيجر الملكية الفرنسيين من احتلال أي مناطق إلا الحواف الصحراوية الشمالية لبلاد الهوسا[٨]. وبذلك يكون مؤتمر

(١) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢) دي برازا: إيطالي حصل على الجنسية الفرنسية، وكلفته فرنسا بالتوجه إلى إفريقيا واستكشاف أقاليمها، ويعتبر مؤسس مدينة برازافيل. انظر: جلال يحيى: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٣٨١.

(٣) رؤوف عباس حامد، تاريخ إفريقيا الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص٥٣.

(٤) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور: المرجع السابق، ص١٤٩.

(٥) لياس نايت قاسي، المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب إفريقيا خلال نهاية القرن ١٩م، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد ٣، ع١١، الجزائر، مايو ٢٠٢٠، ص٢١٢، إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص٦٩.

(٦) Harris, Norman Dwight: Op. Cit., p.354.

(٧) حسناء سيف، إفريقيا في المنظور الإستراتيجي الفرنسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة البحثة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٧-٨، ٢٠١٧، ص٢٩٢.

(٨) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، مرجع سابق، ص١٥٦. بدأ الفرنسيون في نقل اهتمامهم بعد سيطرتهم على النيجر الأعلى والأوسط إلى احتلال المناطق الواسعة الواقعة بين وادي النيجر ومستعمراتهم على الساحل، وأتموا تلك المهمة في بداية القرن العشرين، لكن نشبت في تلك المرحلة

برلين قد شكّل فرصة لفرنسا للاستيلاء على مزيد من المستعمرات، واقتسام ثرواتها، والدخول في مرحلة جديدة من الاستعمار.

كما توسعت فرنسا في السنغال، وربطت بين المراكز الفرنسية في أعالي النيجر والسنغال بخط حديدي، حتى يستخلصوا لأنفسهم جانباً من تجارة النيجر والمناطق الداخلية من غرب إفريقيا عن هذا الطريق، واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسي (جيبوتي) وساحل العاج ومدغشقر. وفي عام ١٩١٢م استولت فرنسا على المنطقة الجنوبية من المغرب، بينما احتل الإسبان جزءاً من شمالها. وبعد هزيمة ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى، اقتسمت فرنسا مع بريطانيا توجو والكاميرون، وتأيّد هذا التقسيم بصدور قرار عصبة الأمم عام ١٩٢٢م، فحصلت فرنسا على شرق الإقليمين، بينما نالت بريطانيا غربهما[١].

ثالثاً: المناطق التي امتد إليها النفوذ الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء:

١- فرنسا في إفريقيا الغربية والوسطى:

كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نشاطاً في غرب إفريقيا، وكانت بداية هذا النشاط الفرنسي رحلات وصلت إلى مصب نهر السنغال وخليج غينيا لتأسيس محطات تجارية في هذه المنطقة منذ القرن الخامس عشر، مثلها في ذلك مثل المراكز التجارية التي أنشأها التجار البريطانيون والهولنديون وغيرهم في ساحل غرب إفريقيا. وفي عام ١٦٣٣م منحت فرنسا حقوق الاحتكار فيما وراء البحار لشركات خاصة مساهمة، هدفت إلى تنمية التجارة الفرنسية في غرب إفريقيا. ومنذ القرن السابع عشر قررت الحكومة الفرنسية أن تدير بشكلٍ مباشر المراكز الفرنسية في غرب إفريقيا[٢]، وترتب على ذلك تكوين ما عُرف بـ«إفريقيا الغربية الفرنسية» Afrique Occidental Francaise - A. O. F من ثماني مستعمرات (السنغال، موريتانيا، السودان الفرنسي (مالي)، غينيا الفرنسية، ساحل العاج، فولتا العليا، وداهومي، والنيجر)[٣].

وقد عيّن الفرنسيون عام ١٨٥٤م الجنرال «فيدهرب» حاكماً على السنغال ليدعم نفوذ فرنسا في هذه المناطق، وهو أول من استخدم القوة العسكرية ضد الوطنيين الأفارقة، ونجح في التوغل إلى داخل البلاد، وفتح الطريق إلى حوض النيجر[٤]. وكانت سياسته ترمي إلى إخضاع زعماء القبائل للنفوذ الفرنسي عن طريق استخدام القوة، وكان اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت منصبّاً على تأمين السنغال، وإعادة تنظيم الأراضي الجديدة التي ضمّتها، وعدم التوسع في أراضٍ أخرى[٥].

وقد امتد نفوذ الفرنسيين على الضفة اليمنى لنهر الكونغو أيضاً نتيجةً لجهود بعض المكتشفين والرواد الفرنسيين، وفي مقدمتهم الكابتن دي برازا، حيث امتد نفوذ الفرنسيين في هذه المنطقة شمالاً حتى وصل لمنطقة نفوذهم في شمال إفريقيا بعد استيلائهم على الصحراء، وتكوّن ما أُطلق عليه اسم «إفريقيا الاستوائية الفرنسية» A. E. F.-Afrique Equatoriale Francaise من مستعمرات (تشاد، إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو الفرنسية، الجابون)[٦].

وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقات مع الدول الاستعمارية الأخرى، حددت بمقتضاها مناطق نفوذها في غرب القارة وفي المناطق الاستوائية التي امتد نفوذها إليها، وبذا أصبحت لها إمبراطورية ضخمة في إفريقيا، تشمل:

التاريخية- عند الانتقال من قرن لقرن- الصراعات مع الحملات البريطانية المنافسة في المناطق الداخلية لنيجيريا وساحل العاج، ثم ازدادت حدة. انظر: رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، المرجع السابق، ص١٥٧.

(١) رؤوف عباس حامد، مرجع سابق، ص (٥٤، ٧٠).

(٢) أسامة عبد التواب محمد، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٤) على يعقوب، الطرق والزوايا الصوفية وأثرها في مقاومة المد الصليبي والغزو الأوروبي: غرب إفريقيا نموذجاً، قوت القلوب، مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، ٢٠١٣، ص١٤٥.

(٥) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٦) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨١.

الجزائـــر وتونس، ثم المغرب في شـــمال إفريقيا، وغرباً من داكار إلى حدود ســـودان وادي النيل، وتمتد جنوباً إلى سواحل الكونغو.

٢- الكاميرون وتوجو:

حُرمت ألمانيا من جميع مستعمراتها نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولـــى، وعهدت عصبة الأمم بإدارة هذه المســـتعمرات إلى بعـــض الـــدول المنتصرة تحت إشـــرافها، في ظل ما عُرف بنظام «الانتداب»، وبناءً على هذا النظام قُسّـــمت توجو إلى قســـمين: القســـم الأكبر (الغربي) وُضع تحت الانتداب الفرنســـي، فضمته فرنسا إلى داهومي؛ بينما ضمت إنجلترا القسم الآخر (الشرقي) إلى ســـاحل الذهب. أما الكاميرون فقد قُسّمت أيضاً إلى قســـمين: قسم (شـــرقي) وُضع تحت الانتداب الفرنسي، فضمته إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية؛ والآخر (الغربي) وُضع تحت حكم إنجلترا، فضمته إلى نيجيريا البريطانية. وحيـــن قامت هيئة الأمم المتحدة، بعـــد الحرب العالمية الثانية، عهدت بهذه البلاد إلى الدول الســـابقة نفسها في ظل نظام الوصاية[١].

٣- فرنسا في سواحل إفريقيا الشرقية ومدغشقر:

يرجـــع اهتمـــام الفرنســـيين والإنجليز بالســـواحل الشرقية لإفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحي المؤدي إلى الهند، وقد اشـــتد النضال بين فرنسا وإنجلترا فترة من الزمن في سبيل الســـيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكلٍّ من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى[٢]. وكانت فرنسا قد اشترت عام ١٨٦٢م من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجورة يُســـمّى (أبوك)، على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عـــام ١٨٨٢م، حينما لفتت الأحداث التي كانت تجري في مصر أنظار الفرنســـيين إلى أهمية هـــذه المنطقة التي وضعت فرنســـا يدها عليها، فأســـرعت بإرســـال قواتها لاحتلالها، وضغطت على السلطان المحلي ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة، كما استولت فرنسا بالطرق ذاتها على ميناء (جيبوتي) سنة ١٨٨٨م[٣]، وترددت بريطانيا في الاعتراف بالوجود الفرنسي، ثم جرى ترسيم الحدود بين المحميات في ذلك العام[٤].

وفي ســـنة ١٨٩٦م صدر مرسوم فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق إفريقيا تحت إدارة واحدة، عُرفت باسم «الصومال الفرنسي»، واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي، وكانت الوظيفة الأساسية لجيبوتي في خدمة الاســـتعمار الفرنســـي هي حراســـة مصالح فرنســـا في جنـــوب البحر الأحمـــر والتجارة مع الحبشة[٥]. وعلاوةً على محطة التزويد بالوقود التي كانت فرنسا تســـعى إليها؛ كان خبراء الإستراتيجية الفرنسيون يدرســـون مســـألة إنشـــاء خط حديدي من جيبوتي إلى إفريقيا الفرنســـية الاستوائية، وبالفعل بدأ العمل في تلك الوصلة مـــن الخط عام ١٨٩٧م، ولأســـباب عديدة، منها العداوة البريطانية للمشـــروع، لم يصـــل الخط أبعد من مدينة «أوبتجي-شـــاري» التي تبعـــد ٤٨٦ ميلاً عن أديس أبابـــا، وثبتت أهمية الخط الحديدي الفرنســـي الإثيوبي

(١) المرجع نفسه، ص٢٨٣.

(٢) تتابعت رحلات المستكشفين الفرنسيين إلى جيبوتي للاتصال عن طريقها بالحبشة، من ذلك رحلة الفرنسي روشيه ديريكور Rochet d'Hericourt عام ١٨٤٢م، الذي نجح في توقيع معاهدة مع رأس شوا، لتيسير التبادل التجاري مع هذا الإقليم. وقد أعقب هذا زيادة النشاط الفرنسي في المنطقة على نحو سبّب قلقاً للبريطانيين في عدن، خاصةً حين دخل هنريّ لامبير Henri Lambert، أحد رجال القنصلية الفرنسية في عدن، في مفاوضات مع سلطان تاجورة للحصول منه على حق استغلال ميناء تاجورة. انظر: السيد فليفل، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٤) ريتشارد جيبسون، حركات التحرير الإفريقية.. النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم حلمي شعراوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٥٤. أشار جيبسون إلى أن فرنسا كانت قد انتقلت إلى القرن الإفريقي عام ١٨٨٥م، بحثاً عن محطة لتزويد سفنها التجارية بالفحم؛ في طريق ذهابها وعودتها من الشرق الأقصى عبر قناة السويس.

(٥) السيد فليفل، مرجع سابق، ص٤٣.

الذي اكتمل عام ١٩١٧م للاقتصاد الإثيوبي[١].

وأما مدغشقر؛ ففي سنة ١٦٤٢م بدأت فرنسا محاولاتها لاستعمار الجزيرة، فأرسلت حملة استطاعت أن تنزل في جنوب شرق الجزيرة. ولما تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤م أخذت الجزيرة لحسابها من الملك لويس الرابع عشر، الذي كانت الجزيرة قد اشتُريت باسمه من أحد الأشراف الحاكمين، لكن حدثت مذبحة سنة ١٦٧٢م قتل فيها الوطنيون معظم الفرنسيين بالجزيرة. وحاولت إنجلترا منافسة فرنسا في هذا الميدان فاستولت على ميناء «تاماناف»، كما عقدت معاهدات مع زعماء بعض القبائل في الشمال الشرقي من الجزيرة. على أن الكتّاب الفرنسيين من دعاة الاستعمار ظلوا يُحرّضون حكومتهم على وضع يدها على مدغشقر، بل وعلى طول الساحل الشرقي الإفريقي المقابل لها. وفي عام ١٨٣٨م أرسلت فرنسا أسطولاً هاجم جزيرة مدغشقر وضرب موانئها، وفي سنة ١٨٨٦م عُقدت معاهدة بين حكومة مدغشقر الوطنية والفرنسيين، اتُّفق فيها على أن تدفع حكومة الجزيرة للفرنسيين جزية سنوية، وأن تعامل الرعايا الفرنسيين في الجزيرة معاملة خاصة. وفي سنة ١٨٩٠م اعترفت إنجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر مقابل اعتراف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار[٢].

وأما جزر القمر؛ فقد شكّلت أهمية كبيرة بالنسبة للخطط الاستعمارية الفرنسية، وعلى الرغم من احتفاظها بجزيرة ريونيون؛ فإنها لم تكن ترضى بها كقاعدة وحيدة لعملياتها البحرية في المحيط الهندي، فضلاً عن سعيها لجزيرة موريشيوس «إيل دي فرانس»، وهو ما لا يتأتى إلا بالسيطرة على بقاع جديدة. وقد اقترن ذلك بحاجة مزارعي جزيرة ريونيون الفرنسيين إلى قوة عاملة لمزارع السكر بالجزيرة، كما كان من أهداف السياسة الفرنسية البحث عن حلفاء سياسيين، علاوةً على محاولتها إيجاد أسواق تجارية، غير أن ذلك لم يكن ليحدث طالما كانت بريطانيا تسيطر على خطوط الاتصال والقواعد البحرية[٣].

ومن ثمّ سعت فرنسا إلى إيجاد قاعدة بحرية لها، فأرسلت البعثات للتحقق من الأوضاع داخل جزر القمر سنة ١٨٤٠م، وكانت جزيرة مايوت هي أول الجزر التي لاقت اهتماماً كبيراً من قِبَل الفرنسيين في أول الأمر؛ حيث اعتبرتها جبل طارق بالمحيط الهندي، وفرضت الحماية عليها سنة ١٨٤١م. وقد أدى ضم فرنسا لجزيرة مايوت إلى التنافس الفرنسي البريطاني على جزيرة أنجوان، والذي انتهى بفرض الحماية الفرنسية عليها سنة ١٨٨٧م[٤].

وفي عام ١٩٠٣م؛ احتلت فرنسا جزيرة موهيلي احتلالاً فعلياً، لتقع مع أختيها السابقتين تحت القمع والقهر الفرنسي. وفي نوفمبر ١٨٩٢م أجبر حاكم مايوت الفرنسي سلطان جزيرة القمر الكبرى على التوقيع على نص يقضي بالتخلي عن جميع حقوقه في جزيرة القمر الكبرى لفرنسا، وتم نفيه إلى جزيرة ريونيون. وفي عام ١٩٠٨م قررت فرنسا ضم هذه الجزر الأربع إلى مستعمراتها في إفريقيا، وتطبيق القوانين السارية في المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار عليها[٥].

٤- محاولات فرنسا مد نفوذها إلى أعالي النيل:

في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر كانت الحملات الفرنسية قد التفت حول بحيرة تشاد من ثلاث جهات: من الكونغو الفرنسي، والجزائر، ومن أعالي النيجر، وحلّقت في أذهان الفرنسيين آمال عريضة بإيصال الممتلكات الفرنسية من ساحل البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنطي فالمحيط الهندي وتكوين إمبراطورية

(١) ريتشارد جيبسون، مرجع سابق، ص٤٥٤.

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص (٢٨٤، ٢٨٥).

(٣) زين العابدين محمد كمال: مرجع سابق، ص٩٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٥.

(٥) محمد ذاكر حسن، استعمار جزر القمر ١٨٤٣-١٩١٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٤، ص (١٢٢، ١٤٠).

فرنسية شاسعة. وكان احتلال فرنسا لأعالي النيل كفيلاً بتسديد ضربة قاضية للبريطانيين في مصر[١].

ومنذ عام ١٨٩٦م؛ أخذت الحكومة الفرنسية تفكر جدياً في مدّ نفوذها إلى حوض النيل، وقررت أن ترسل حملة فرنسية للزحف صوب النيل من الشرق بعد الحصول على موافقة إثيوبيا على أن تسهل مرور الحملة الفرنسية عبر أراضيها، بينما تزحف حملة أخرى من الغرب على النيل. وقد أرسلت إنجلترا إلى الحبشة بعثة إنجليزية لتصفية الأجواء بينهما لمواجهة الخطط الفرنسية. وقد تحركت حملة فرنسية بقيادة مارشان Marchand من الكونغو الفرنسي صوب النيل، حتى وصلوا إلى فاشودة مساء يوم ١٠ يوليو ١٨٩٨م، ورفعت العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك[٢].

وقد طلبت إنجلترا من سردار الجيش المصري السير هربرت كتشنر بمجرد علمه بأخبار احتلال الفرنسيين لفاشودة الزحف جنوباً، وكانت التعليمات التي أصدرتها إنجلترا لكتشنر تقضي بأن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية بأن وجوده في وادي النيل اعتداء على حقوق بريطانيا العظمى والخديوي معاً. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٩٨م دخل كتشنر فاشودة، ودارت مناقشة عنيفة بينه وبين مارشان كادت تؤدي لاستخدام القوة، لكن اتفق القائدان على أن يرفع كتشنر العلم المصري على فاشودة على مسافة ٥٠٠٠ ياردة جنوبي الموقع الفرنسي، وأن ينتظر رد الحكومة الفرنسية على الرسالة التي بعث بها مارشان يطلب تعليماتها[٣].

ولم تكن فرنسا في ذلك الوقت مستعدة للاشتباك مع إنجلترا في قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بعواقب وخيمة، لذلك أذعن وزير الخارجية الفرنسي للأمر الواقع وقرر التفاوض مع الإنجليز لحل «مسألة فاشودة» سلمياً. وبناءً على ذلك صدرت الأوامر لمارشان بأن ينسحب مع بعثته عن طريق الحبشة ويرجع لفرنسا، وفي ١١ ديسمبر ١٨٩٨م تم جلاء الفرنسيين عن فاشودة[٤]. والجدول الآتي يبين مساحات وعدد سكان المناطق التي استولت عليها فرنسا في إفريقيا حتى عام ١٩٣٦م.

جدول (١): الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا عام ١٩٣٦م:

الأقاليم في إفريقيا	المساحة بالكيلومتر٢	السكان الأوروبيون (فرنسيون)	المدمجون (أجانب)	السكان الأصليون	مجموع السكان
الجزائر	٢٢٠٤٨٦٤	٨٣٥٢٠٩	١٣٤٠٤٣	٦٢٤٨٠٠٠	٧,٢١٧,٢٥٢
تونس	١٥٥٨٣٠	١٠٨٠٦٨	١٠٥١٣٧	٢٣٩٥٠٠٠	٢,٦٠٨,٢٠٥
المغرب	٣٩٨٦٢٥	١٧٧٠٤٩	٥٩٥٥٣	٦٠٥٩٠٠٠	٦,٢٩٥,٦٠٢
إفريقيا الغربية الفرنسية	٤٧٠١٥٧٥	٩٧٦٥٧	٧٦٥٠	١٤٥٩٧٠٠٠	١٤,٧٠٢,٣٠٧
توجو	٥٦٥٠٠	٣٣٦	٩١	٧٣٨٠٠٠	٧٣٨,٤٢٧
الكاميرون	٤٢٢٠٠٠	١٧٦١	٥٦٣	٣٧٥٩٠٠٠	٣,٧٦١,٣٢٤
إفريقيا الاستوائية مدغشقر وملحقاتها	٢٤٨٧٠٠٠	٣٨٥٦	٨٩٣	٣٤١٨٠٠٠	٣,٤٢٢,٧٤٩
	٩٩٤٠٠٠	٢٥٢٥٥	١٤٣٤٣	٣٧٥٩٠٠٠	٣,٧٩٨,٥٩٨
رينيون	٢٥١١	٢٠٣٣١٩	٥٥٣٩	–	٢٠٨,٨٥٨
الصومال الفرنسي	٢١٧٠٠	٩٢٣	٩٥٨	٤٤٠٠٠	٤٥,٨٨١
المجموع	١١,٤٤٤,٦٠٥	١,٤٥٢,٤٢٣	٣٢٨,٧٧٠	٤١,٠١٧,٠٠٠	٤٢,٧٩٩,٢٠٣

مصدر الجدول: بتصرف عن:

عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٢٦.

(١) رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ إفريقية، ترجمة دولت أحمد صادق، سلسلة دراسات إفريقية (٣)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٠٦، Harris, Norman Dwight: Op. Cit., p.354.

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٨٦. وضعَ حادث فاشودة بريطانيا وفرنسا على حافة الحرب، وقد حجب هذا الحادث المعروف عن الأنظار حدثاً آخر، وهو أن إعادة كتشنر غزو السودان قد تم بثمن باهظ؛ إذ سقط في الميدان ما يقرب من عشرين ألف سوداني. انظر: رولاند أوليفر وجون فيج، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٤) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، المرجع السابق، ص٢٨٦.

يتبين من الجدول السابق: أن فرنسا استحوذت حتى عام ١٩٣٦م على مساحة من القارة الإفريقية تُعادل أكثر من ثلث مساحة القارة، أغلبها في شمالها وغربها، ويعيش عليها ما يقرب من ٤٣ مليون نسمة.

خريطة (١): مناطق الاستعمار الفرنسي في إفريقيا:

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث.

رابعاً: المقاومة الإفريقية للاستعمار الفرنسي:

ففي منطقة غرب إفريقيا؛ انتهج الفرنسيون سياسة توسعية على كل المنطقة من السنغال حتى النيجر وتشاد، وربطوا المناطق على ساحل غينيا، وفي كلٍّ من ساحل العاج وداهومي، واعتمد الفرنسيون على الغزو العسكري أكثر من عقد معاهدات الحماية مثلما فعل البريطانيون. بيد أنه كانت توجد في تلك المنطقة ممالك وسلطنات إسلامية ذات حضارة عريقة، وعندما حاول الفرنسيون التعمق في الداخل حدث تصادم بينهم وبين تلك الحكومات الإسلامية التي رفضت السيطرة الأجنبية عليها[١].

وكان من الطبيعي أن يواجه الأفارقة السياسة التوسعية الفرنسية بالمواجهة العسكرية، ربما لسببين:

أولهما: أن الفرنسيين لجؤوا إلى الغزو العسكري، وكان رد الفعل الإفريقي هو المواجهة المباشرة.

وثانيهما: أن الغزو الفرنسي كان في معظمه متجهاً نحو المناطق والممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، والتي اعتبرت فرض الحكم الأبيض يعني الإذعان للكفار، وهو ما لم يقبله أهل هذه المناطق[٢].

ومن أبرز حركات المقاومة الإفريقية للاحتلال الفرنسي في غرب إفريقيا مقاومة الحاج عمر الفوتي التكروري[٣]، ويبدو أن تقدم الحاج عمر قد شكّل تهديداً لمواقع الفرنسيين المحصنة على نهر السنغال؛ حيث قطع المرور في حوض السنغال الأعلى ليكون ذلك بداية الصراع بينه وبين القوات الفرنسية. وقد حاول فيدهرب استمالة بعض الزعماء المحليين، لمّا رأى تماسكهم والتفافهم حول الحاج عمر، بغرض إضعاف الجبهة الداخلية ضده، وعقد مع بعضهم تحالفات واتفاقيات، وشجع بعض أتباعه على التخلي عنه، وجنّد بعض الفقهاء الموالين له للطعن في دعوته وجهاده لتطويقه سياسياً وثقافياً وعسكرياً[٤].

غير أن هذه الخطط لم تؤثر في الحاج عمر وجيشه، بل هزمه في عدة معارك، مما جعل الوالي الفرنسي يقرر أن يقود حملة بنفسه لإنقاذ جيشه المحاصَر في قلعة مادينا، ونجح في إنقاذ المدينة من قوات الحاج عمر. وفي عام ١٨٥٩م هاجمت قوات الأخير المركز الفرنسي في متم Matam، غير أنها أُصيبت بخسارة فادحة، فنقص عدد جيشه إلى النصف من ١٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جندي[٥].

(١) إلهام محمد علي ذهني، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، حركات المقاومة وتصفية الاستعمار في إفريقيا الغربية، الموسوعة الإفريقية.. لمحات من تاريخ القارة، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٤٤.

(٣) حول نشأة الحاج عمر الفوتي وتكوينه، انظر: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، الطبعة الثانية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٧، ص (٨٠-٨٩).

(٤) علي يعقوب، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٥) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، مرجع سابق، ص (٩٣، ٩٤).

وبعد هذه المعارك أدرك الحاج عمر أنه لا يستطيع الاستمرار في مواجهة القوات الفرنسية في هذه المنطقة، فخرج من السنغال واتجه شرقاً حيث أعاد بناء جيشه، بينما أدركت الإدارة الفرنسية أن أكبر خطر يهدد وجودها في المنطقة ويحول دون تحقيق أحلامها التوسعية هو مقاومة الحاج عمر، فسارعت باحتلال منطقة فوتاتور لتقطع الإمدادات عنه. وقد ضاعت جهود هذا المناضل في صراعات جانبية مع الزعماء المسلمين، واضطر إلى الدخول معهم في حروب انتهت باستشهاده عام ١٨٦٤م، وتمكنت فرنسا من السيطرة على المنطقة بكاملها بعد محاربة خلفائه، الذين أصبح بأسُهم بينهم شديداً، وتخلوا عن مقاومة العدو الذي كان لهم بالمرصاد[١].

ولما كان التوسع الفرنسي الرئيسي قد تمّ انطلاقاً من حوض نهر السنغال؛ فقد أدى التقدم الفرنسي عبر النهر إلى الاتصال بإمبراطورية أحمدو شيخو بن الحاج عمر زعيم قبائل التكولور عام ١٨٧٩م، واستمرت المعارك غير الفاصلة بين قوات الجنرال جاليني السنغالية وقوات أحمدو لأعوام عديدة، ولكن انهارت إمبراطورية أحمدو بعد تدمير قواتها العسكرية، ولذلك دخل الفرنسيون منطقة وادي النيجر الأعلى، واستولت على باماكو عام ١٨٨٣م.

ولكن قابل الفرنسيون مقاومة شرسة من الإمام ساموري توري زعيم الماندنجو، من منطقة الحدود الداخلية لغينيا وساحل العاج، وكان هذا القائد قد استطاع في سبعينيات القرن التاسع عشر توحيد معظم شعوب المنطقة الواسعة بين منابع نهر النيجر وحوض الفولتا الأعلى[٢]. فقد نظم ساموري جيشه وقسّمه إلى ثلاثة أقسام، وحرص على تزويده بأحدث الأسلحة في ذلك الوقت، إدراكاً منه لخطورة العدو الذي يواجهه وهو فرنسا، وانتصر على الجماعات المحلية، وظل يقاوم حتى استولى الفرنسيون على سيكاسو، واضطر إلى التوجه نحو الغرب، وكان يحرق كل مدينة أو قرية يجلو عنها في طريق الحملات الفرنسية بعد إخلائها من سكانها، وبخاصة مدينة بونة[٣].

وعلى الرغم من ضياع أجزاء كبيرة من أراضي ساموري؛ فإنه كان يعوضها بضمّ أراضٍ جديدة لمُلكه، فعاصمته لم تكن ثابتة، وإنما كانت تنتقل إلى حيث يقيم الإمام. ومن هنا أطلق المؤرخون الفرنسيون على دولة ساموري بالإمبراطورية المتنقلة أو المتحركة Empire Mobile، وهذا الأسلوب الذي اتبعه إنما كان يتماشى مع طبيعة دولته[٤]. ومع حلول عام ١٨٩١م أصبح ساموري على رأس دولة إسلامية امتدت من أوديني غرباً إلى بونة شرقاً[٥].

وقد أصبح ساموري بطل شعوب الماندي الجنوبية المتعلقة باستقلالها في مقاومته العنيفة للفرنسيين، وعلى الرغم من احتلال الفرنسيين لمناطق موطنه حول بيساندوجو عام ١٨٩١م؛ فإنه لم يُهزم نهائياً ولم يُنف بواسطة الفرنسيين إلا عام ١٨٩٨م. وقد أجّلت مقاومة ساموري التوغل الفرنسي أسفل نهر النيجر ولكنها لم توقفه، واستولوا على تمبكتو عام ١٨٩٤م وساي عام ١٨٩٦م، لكن أوقف البريطانيون الزحف الفرنسي بعد ساي في منطقة بلاد الهوسا.

وقاوم السنوسيون المقاومة النهائية ضد الاحتلال الفرنسي للسودان الأوسط (تشاد) من زواياهم المحصنة في منطقة بلما، كما قاومهم أيضاً رابح الزبير، الذي كان

(١) علي يعقوب، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، مرجع سابق، ص (١٥٦-١٥٧).

(٣) محمد محمود السروجي، جهاد الإمام ساموري توري في غرب إفريقيا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر الهجريين (النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي)، ج١، مجلة مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٢، ص١٥٧.

(٤) المرجع نفسه، ص١٧٣.

(٥) منصف بكاي، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٠٣.

قد تقدم من دارفور بالسودان واستطاع إخضاع سلطنة برنو، ووصل إلى جنوبي بحيرة تشاد، وقاوم الفرنسيين مقاومةً ضارية، ومنع تقدمهم حينما هاجمه الفرنسيون من كل الجهات، لكنه هُزم في النهاية وقُتل عام ١٩٠٠م، واستطاع الفرنسيون في النهاية القضاء على هذه المقاومة الوطنية، وبسطوا نفوذهم على منطقة واسعة في غرب إفريقيا[١].

وفي مدغشقر؛ انقضت تسعة أعوام كاملة قبل إخضاع جاليني ورئيس أركانه ليوتي Lyouty كل شعوب الجزيرة وإرغامها على قبول الحكم الفرنسي، وأدار الفرنسيون الجزيرة كوحدة إدارية واحدة، وأنهوا بذلك عملية التوحيد التي بدأها نامبونا Nampoina قبل ذلك بأكثر من قرن[٢].

وهكذا؛ استطاعت فرنسا من خلال قوة السلاح العسكري وخداع الزعماء الأفارقة أن تؤسس على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد والممالك الإفريقية في حوض غينيا والكونغو، حيازات اكتسبت اسم الدول بعد الاستقلال.

خامسا: سياسة فرنسا الاستعمارية في إفريقيا (فلسفة نظام الحكم الفرنسي في إفريقيا):

١- نظام الحكم المباشر:

رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية في إفريقيا على أساس فلسفة الحكم المباشر، الذي يُعدّ سمة النظم الحكومية الفرنسية في إفريقيا، وهو يختلف عن نظام الحكم غير المباشر الذي كان يُعدّ أحد المظاهر الرئيسية المميزة للحكم البريطاني. فبينما اعتمدت بريطانيا في حكمها للأفارقة على تعاون الرؤساء والزعماء الوطنيين، ولم تقضِ على المؤسسات القبلية والتقليدية الموجودة في المجتمعات الإفريقية، فإن فرنسا قضت على جميع الزعامات القبلية والمحلية والنظم التي كانت موجودة أصلاً في البلاد الإفريقية التي خضعت لها، وأخضعت هذه البلاد وشعوبها لحكمها المباشر. وحتى حين اضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية، ومحاولة إشراك بعض العناصر الإفريقية في الحكم، فقد ظلت السلطة الحقيقية في يد القواد العسكريين والموظفين الفرنسيين[٣].

وعلى الرغم من قيام الإمبراطوريات الفرنسية السابقة وسقوطها في كندا والهند فإن الفرنسيين أصروا على تسمية إمبراطوريتهم الإفريقية بـ«فرنسا وراء البحار»[٤]. والعلاقة بين فرنسا والأراضي الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهدٍ إلى عهد، لكنها تميزت بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس.

وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعماري الرأسي Vertical، إلى جانب الشكل الجديد الذي احتفظ لكل محمية بعلمها الوطني عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامي أو الحاكم العام أو المقيم العام، واستمر الحال على ذلك طيلة فترة الجمهورية الفرنسية الرابعة[٥].

فقد كان على رأس كل مستعمرة حاكم، ولها ميزانية، وابتداءً من عام ١٩٤٦م وُجد في كل مستعمرة مجلس منتخب. على أن هؤلاء الحكام كانوا يخضعون لإشراف الحاكم العام في كلٍّ من داكار وبرازفيل، والذي كان يتحكم في الميزانية العامة، ويعاونه «مجلس أعلى» مؤلف من ممثلين عن الأقاليم المختلفة، غير أن السلطة النهائية كانت بيد وزير المستعمرات الفرنسي في باريس. وقد تم تقسيم كل مستعمرة لأغراض إدارية إلى دوائر Cercles، يتولى إدارة كلٍّ منها مسؤول سياسي أُطلق عليه اسم قومندان الدائرة Commandant de Cercle، وفي معظم الحالات تم تقسيم الدوائر إلى أقسام يأتي على رأس كلٍّ منها مسؤول سياسي أُطلق عليه رئيس قسم

(١) رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٤.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٤) رولاند أوليفر وجون فيج، مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٥) عبد الله عبد الرازق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٩.

Chef de Subdivision. على أن الملاحظة المهمة في نظام الحكم المباشـــر أن الرؤساء التقليديين حل محلهم رؤســـاء صوريون، غالباً من المحاربين القدماء أو موظفي الحكومة المتقاعدين، والذين احتلوا المستويات الدنيا من التنظيم الإداري للمستعمرات (رؤساء المقاطعات والقرى) Chefs de Canton and Chef de village[1]. والشكل التالي يبيّن هيكل الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

الشكل (١): هيكل الإدارة الاستعمارية الفرنسية:

هيكل نظام الإدارة الاستعمارية الفرنسية

المصدر: حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٥٩.

لقد كان نظام الحكم المباشـــر الذي طبقته فرنســـا شـــديد المركزية، حيث شغل الفرنسيون معظم الوظائف، ووضعوا جميع السياســـات، وظل الجيـــش عموداً فقرياً للوجود الفرنســـي، فالإفريقي العادي في ظل هذا النظام لـــم يكن له رأي فـــي الطريقة التي يُحكـــم بها فيما عدا الشـــؤون المحليـــة لقريتـــه، ولم يكن رؤســـاء القرى من الأفارقة بأحسنِ حالاً؛ إذ كانوا يُعينون ويخضعون لضباط الإقليم من الفرنسيين[2].

٢- الفرنسة الجماعية (الاستيعاب) Assimilation:

من عجب أن السياســـة الفرنســـية بُنيت على بعض المبادئ البرّاقة التي أعلنتها الثورة الفرنسية؛ فقد اتبعت فرنسا بالإضافة إلى نظام الحكم المباشر سياسة ثقافية اســـتهدفت نشـــر قيم وتراث الثقافة الفرنسية، وقد بدأ تطبيق هذه السياسة في بادئ الأمر طبقاً لمبدأ الاستيعاب Assimilation أو الفرنســـة الجماعية، وهي تقوم على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم والمنظمات الفرنســـية على الحياة الإفريقية، حتى يصبح الإفريقيون فرنســـيين في كل شيء فيما خلا لون جلودهم[3]، ويعني ذلك اعتبار الإفريقيين في المستعمرات مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقـــوق والواجبـــات، وكان هذا يتطلـــب قطع كل صلة للإفريقي بتاريخه القومـــي وحضارته الإفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ثم يتشرب تدريجياً الثقافة الفرنسية بمـــا يتصل بها مـــن تقاليد ومظاهر حضاريـــة، ويرتبط تاريخياً واجتماعياً وسياسياً بالأم الكبرى فرنسا[4].

وكان الإفريقي في المستعمرات الفرنسية يستطيع- نظريـــاً- إذا وصل إلى حدٍّ معيّن مـــن الثقافة والثروة أن يرقى مـــن مرتبة الرعوية إلى مرتبـــة المواطنة، ويخضع لقوانيـــن الدولة المســـتعمرة وليس لقانون المســـتعمرة العرفي، ويســـتطيع أن يمثّل في حكومة الدولة المستعمِرة ذاتها، وهـــو أفضل من حق التمثيل في المجالس المحلية للمســـتعمرة. وكل ما كان يرنو إليه أهل المســـتعمرات أن يرقوا لمرتبة المواطنة في فرنسا الكبرى[5].

والأفارقة بوصفهم مواطنين فرنســـيين لا يخضعون للقوانين العرفية (الإنديجينا)[6] indigenat، التي تعطي

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، الطبعة الأولى، سلسلة دراسات إفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، ١٩٩٨، ص (٥٨-٥٩).

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٦٠.

(٣) المرجع نفسه والصفحة.

(٤) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٥) رولاند أوليفر وجون فيج، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٦) قانون الإنديجينا: هو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون،

للإدارة الاستعمارية سلطات واسعة في مواجهة الرعايا، فيجوز لها القبض عليهم والزج بهم في السجون دون محاكمة، كما أنهم يخضعون للعمل الجبري، سواء في الأعمال العامة أو الخاصة[١]، وكان الإفريقي غير المندمج لا يتمتع بأي ضمانات أو حريات وحقوق سياسية.

٣- فرنسة النخبة Association:

أثبتت التجربة فشل خطة الفرنسيين في تحويل الإفريقيين إلى فرنسيين (الفرنسة الجماعية)، كما أظهرت كذلك فشل الفرنسيين في حكم غرب إفريقيا الفرنسي كجزء من فرنسا، وبالتالي سرعان ما تبنت فرنسا سياسة جديدة أُطلق عليها اسم «فرنسة النخبة» أو المشاركة Association، وقوام هذه السياسة تدعيم أواصر التعاون بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وبعض الأفراد والهيئات المحلية لخلق نخبة إفريقية «مثقفة»، قادرة على قيادة مجتمعها، وتصبح بمثابة الوسيط بين الرسالة الحضارية الفرنسية والشعب الإفريقي المتخلف، أي أن فرنسا أقامت سياسة المشاركة على أساس انتقائي حضاري، وليس على أساس عنصري، فكل من يستطيع الوصول إلى ثقافة وحضارة الفرنسيين يصبح مواطناً فرنسياً[٢].

غير أن كلّاً من سياسة الاستيعاب والمشاركة يحققان الهدف نفسه في إطار فلسفة الحكم المباشر، وهو إعطاء النخبة الإفريقية سلطات مظهرية ورمزية، وتبقى السلطة الفعلية في أيدى الموظفين الفرنسيين، الذين يرتبطون في هيراركية مُحكمة بمستقر السلطة في باريس.

٤- التوحد Identity:

كان من المبادئ التي حكمت السياسة الاستعمارية الفرنسية مبدأ التمسك بالمستعمرات وعدم الاعتراف بمقولة أن مآلها هو الاستقلال لا محالة، وكان ذلك المبدأ الاستعماري منطقياً مع محور الفلسفة الاستعمارية الفرنسية الذي ينص على التوحد Identity، بمعنى ضرورة تطوير وتنمية المؤسسات والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإفريقية كي تحاكي وتماثل الأنظمة الأوروبية المناظرة، وحتى بعد أن أثبتت التجربة فشل فرنسا في إدارة مستعمراتها بمنطق التوحد هذا؛ فإنها اعترفت بضرورة إدخال إصلاحات على سياساتها، ولكنها لم تقبل بمبدأ استقلال هذه المستعمرات[٣].

سادساً: تطور نظام الحكم الفرنسي في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال:

أثّرت أحداث الحرب العالمية الثانية والأحداث التي مرّت بفرنسا ذاتها على تفكير الفرنسيين، مما اضطرهم إلى إعادة النظر في سياساتهم ومراجعة موقفهم وسياستهم مع الدول الخاضعة لنفوذهم، الأمر الذي أدى إلى عقد عدة مؤتمرات لمناقشة علاقة فرنسا بمستعمراتها، ومن أهم هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل ١٩٤٤م، الذي لم يحضره أي إفريقي، وحضره حكام المستعمرات الفرنسية. وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصرّ على إلغاء قانون الإنديجينا والعمل الإجباري، واستبعد كل اتجاه نحو تحرر المستعمرات من الارتباط بفرنسا، وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها في اتحاد فيدرالي لتدعيم وحدة فرنسا الكبرى[٤].

وقد ترتب على ذلك أن أصدرت فرنسا عدة دساتير لتطوير علاقتها بمستعمراتها الإفريقية، ومن أهم هذه الدساتير دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر ١٩٤٦م، الذي نص على تكوين الاتحاد الفرنسي من:

وتُطبق على الرعايا الإفريقيين الذين لم يرتقوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية. انظر: عبد الله عبد الرازق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٨٠.

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٦٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٦١.

(٤) عبد الله عبد الرازق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٨٣.

- الجمهورية الفرنسية: وهي المتروبول (فرنسا الأوروبية، ومديريات الجزائر، ومديريات ما وراء البحار).
- أقاليم ما وراء البحار: وهي المستعمرات الإفريقية.
- الدول الشريكة: وهي مراكش، وتونس، ودول الهند الصينية.
- الأقاليم الشريكة: وهي مناطق الوصاية الفرنسية في الكاميرون وتوجولاند[١].

وقد انهار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي لاستبعاده فكرة الاستقلال أو حتى منح الحكم الذاتي لتلك الأقاليم، وأكد مسألة أن التطور السياسي يجب أن يتم في إطار «الاتحاد الفرنسي»[٢]، وكانت النتيجة تقديم مشروع القانون الإطاري Loi cadre عام ١٩٥٦م، الذي أعطى المستعمرات سلطات أوسع، وأصبح من حق كل مستعمرة على حدة أن يكون لها دستور. على أن مجيء ديجول إلى السلطة في فرنسا عام (١٩٥٨م)، وإدراكه أن نهاية الاستعمار تقترب من وضع مبدأ التمسك بالمستعمرات في مهب الرياح، فقد منح دستور ديجول (١٩٥٨م) كل المستعمرات الفرنسية الخيار في استفتاء شعبي بين الاستقلال المباشر وبين حكم ذاتي كامل، أي داخل الجماعة الفرنسية، وكانت غينيا بزعامة سيكوتوري أول من صوّت بالرفض لدستور ديجول في استفتاء شعبي في سبتمبر من العام نفسه. أما المستعمرات الفرنسية الأخرى في غرب إفريقيا، وإفريقيا الاستوائية، فإنها اختارت طريق الاستقلال عام (١٩٦٠م) بعد مفاوضات ثنائية دارت بين كلّ مستعمرة على حدة، والسلطات الاستعمارية الفرنسية[٣].

وهكذا؛ فإن سياسة فرنسا الخاصة بالفرنسة الجماعية وفرنسة النخبة ونظام الحكم غير المباشر وتقطيع أوصال المناطق الواحدة إلى كيانات مبعثرة كما حدث في غرب إفريقيا مثلاً، وامتصاص الطاقات السياسية الإفريقية في سياسات المتروبول الفرنسي وأحزابه، قد أنتج في الفترة الممتدة حتى صدور دستور ديجول عام ١٩٥٨م أوضاعاً سياسية وأحزاباً ومفاهيم ومبادئ وألواناً ثقافية تختلف عما شهدته إفريقيا الإنجليزية التي عرفت سياسة الحكم غير المباشر وعمليات إصدار الدساتير الناقصة المتتالية والتلويح بالحكم الذاتي وعضوية الكومنولث، وبالتالي الاختلاف والفرقة في ميادين اللغة والثقافة ومفاهيم الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية والوضع السياسي[٤]، وهو الأمر الذي عجّل بنهاية الاستعمار الفرنسي.

سابعاً: نهاية الاستعمار الفرنسي في إفريقيا:

لقيت فرنسا في إفريقيا مقاومة عنيفة، لكنها نجحت بأسلحتها أن تخمد هذه المقاومة إلى حين، بينما لم تستطع أن تقف في وجه التيار التحرري الذي اجتاح القارة، خاصةً بعد الحرب العظمى الثانية، ولم تنجح محاولات الفرنسيين في تهدئة هذه الحركات. ولعل آخر هذه المحاولات هي الدستور الذي وضعه ديجول عام ١٩٥٨م، الذي بموجبه تقرر استقلال الأقاليم الخاضعة لفرنسا، وأن تكوّن فرنسا مع الجمهوريات الإفريقية التي تقبله (رابطة الجماعة الفرنسية)، وهي شبيهة بنظام الكومنولث البريطاني. وقد قبلت جميع الأقاليم الخاضعة لفرنسا هذا الوضع ما عدا غينيا التي فضلت أن تستقل دون ارتباط بفرنسا[٥].

واضطرت فرنسا في عام ١٩٦٠م لأن تُذعن للأمر الواقع، فاعترفت في ذلك العام باستقلال دول الجماعة الفرنسية، وعقدت مع كلٍّ منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين البلدين، فأُعلن في عام ١٩٦٠م استقلال (السنغال)

(١) المرجع نفسه والصفحة.

(٢) عيسى ليتيم، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء ١٩٥٦-١٩٦٠م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع٥، ٢٠١٦، ص١٧٧.

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٦١.

(٤) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٩.

(٥) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٨٩.

وأصبحت جمهورية، وأصبح ليوبولد سنجور أول رئيس لها، وأُعلن في العام نفسه قيام جمهورية (مالي) بزعامة موديبو كيتا، وبالمثل حصلت (ساحل العاج) في العام نفسه على استقلالها وأصبحت جمهورية مستقلة، وكذلك استقلت داهومي في العام نفسه، وفي ١٩٧٦م غُير اسمها إلى جمهورية (بنين)، كما أُعلن قيام جمهورية فولتا العليا التي تغير اسمها عام ١٩٨٤م إلى (بوركينا فاسو)، كذلك أُعلن في عام ١٩٦٠م استقلال دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية، فاستقلت (تشاد)، (وجمهورية إفريقيا الوسطى) التي تولى رئاستها جان بوديل بوكاسا عام ١٩٧٢م، واتخذ منذ عام ١٩٧٦م لقب إمبراطور إفريقيا الوسطى، وأصبحت الكونغو برازافيل منذ ١٩٦٠م جمهورية، واتخذت منذ ١٩٧٠م اسم (جمهورية الكونغو الشعبية)، وكذلك استقلت (جمهورية الجابون) التي تولى رئاستها عام ١٩٦٧م الرئيس بونجو، الذي أشهر إسلامه عام ١٩٧٣م، وغيّر اسمه إلى عمر بنجو[١].

وفيما يتعلق بدول شمال إفريقيا لم يمتد النظام الذي وضعته فرنسا في عام ١٩٥٨م إلى هذه الدول، فظلت فرنسا تنظر للجزائر على أنها أراض فرنسية فيما وراء البحار، وظل الجزائريون يكافحون، ومن ورائهم الدول العربية- وبخاصة مصر- تمدهم بالسلاح والعتاد، وتساند حقهم في الحرية في المحافل الدولية، حتى أُطلق على الجزائر «بلد المليون شهيد». وأخيراً اضطرت فرنسا لعقد (معاهدة إيفيان) في مارس ١٩٦١م مع المجاهدين الجزائريين، وبموجبها اعترفت باستقلال الجزائر. واستطاع الحبيب بورقيبة أن يفاوض الفرنسيين، وأن يحصل بالتدريج بالسياسة التي رسمها على استقلال (تونس) خطوة خطوة، فاعترفت فرنسا لتونس عام ١٩٥٥م بالحكم الذاتي، وفي ٢٠ مارس ١٩٥٦م تم الاتفاق بين الفرنسيين والتونسيين على استقلال تونس[٢].

وفيما يتعلق بالمغرب الأقصى (مراكش)؛ فقد لعب الملك محمد الخامس دوراً سياسياً مهماً في صف الحركة الوطنية، وقد زار الملك المغربي طنجة عام ١٩٤٧م، حيث ألقى خطاباً أكد فيه التمسك بوحدة المغرب الجغرافية وبحقه في الحرية والاستقلال، وقد أقدمت فرنسا في ٢٠ أغسطس ١٩٥٢م على خلع الملك محمد الخامس من عرشه، وأحلت محله محمد بن عرفة، لكن زاد هذا من ثورة الشعب المغربي، مما اضطر فرنسا في عام ١٩٥٦م لإعادة الملك محمد الخامس إلى بلده، وسافر وفد مغربي لباريس للتفاوض مع الفرنسيين، وانتهى الأمر بتصريح مشترك صدر في ٣ مارس ١٩٥٦م اعترفت فيه فرنسا بوحدة المغرب واستقلاله، ووافقت الدول التي كانت تتولى إدارة منطقة طنجة على إلغاء النظام الدولي، وعلى وضع طنجة تحت سيادة المغرب، على أن يمارس هذه السيادة ابتداءً من أول يناير ١٩٥٧م[٣].

وفيما يتعلق بالصومال الفرنسي (جيبوتي)؛ فقد ظلت فرنسا تتمسك بالنفوذ فيه، وبرزت بعد الحرب العالمية الثانية زعامات فيه، كان من أبرزها محمود حربي الذي كان رئيساً لنقابة عمال ميناء جيبوتي، وتزعّم الحركة التي كانت تنادي باستقلال الأقاليم الصومالية ووحدة الشعب الصومالي. وفي عام ١٩٦٧م غيّرت فرنسا اسم الإقليم إلى (العفر والعيسى) إشارة إلى القبائل التي تسكنه، ولمواجهة مطالبة جمهورية الصومال بالإقليم كجزء من الصومال. وعلى الرغم من محاولة فرنسا إيجاد حزب يؤيد ربط الإقليم بها؛ فإنها اضطرت في ٢٧ يونيو ١٩٧٧م إلى الاعتراف باستقلال جيبوتي، التي دخلت بعد ذلك الجامعة العربية، فكانت الدولة رقم ٢٢ من دول الجامعة[٤].

ثامناً: آثار الاستعمار الفرنسي في إفريقيا:

ترك الاستعمار الفرنسي آثاراً لا يزال بعضُها باقياً إلى اليوم في المجتمعات والدول الإفريقية التي خضعت له؛ فقد رُسمت المجتمعات الإفريقية صناعياً وسياسياً،

(١) المرجع نفسه والصفحة.

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣) المرجع نفسه والصفحة.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٩١.

ورُبطت اقتصادياً وفكرياً بمراكز أجنبية مُدداً طويلة، على نحو ما تبيّنه السطور التالية:

ولعل أول آثار الاستعمار الفرنسي هو استغلال سكان المستعمرات في المجهود الحربي خلال الحرب العالمية الأولى، فقد احتفظت فرنسا بقوات برية كبيرة في مستعمراتها الإفريقية المختلفة، فقد كان يلزم ثلاثة حمّالين للإبقاء على الجندي الواحد مقاتلاً في الميدان، كما أن أبناء شمال إفريقيا كُلّفوا بالعمل في المصانع في المواقع التي أخلاها الفرنسيون الذين جُندوا في الجيش. وقد جنّدت فرنسا أعداداً غفيرة من الجنود والحمّالين، إذ جعل المرسوم الصادر عام ١٩١٢م الخدمة العسكرية إجبارية لمدة أربع سنوات، لكل الذكور الإفريقيين الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وثمانية وعشرين عاماً، وذلك بغرض إحلال القوات الإفريقية السوداء محل الحامية العسكرية في الجزائر حتى يتسنى للأخيرة الخدمة في أوروبا في حالة الحرب. وبعد اندلاع الحرب، وبالإضافة إلى القوة الإفريقية الموجودة في غرب إفريقيا وحدها، وقوامها ١٤٧٨٥ جندياً، تقرر تجنيد ٥٠ ألف آخرين خلال حملة التجنيد التي تمت عامي ١٩١٥-١٩١٦م، ومن هنا بدأت في إفريقيا الفرنسية العملية التي سُميت بـ«المطاردة الحقيقية»، ووُصفت مؤخراً بـ«تجارة الرقيق الجديدة»[١].

كما عملت فرنسا على فرض الضرائب على الأفارقة من أجل الأغراض الحربية، واستخدمتهم في محاربة أفارقة آخرين، ومحاربة شعوب مستَعمَرَة أخرى مثل الشعب الفيتنامي، وكان يتعين على ميزانيات المستعمرات أن تتحمل نفقات إرسال هؤلاء الجنود (الفرنسيين) الأفارقة للقتال، وإن عادوا أحياء يتقاضون معاشات من اعتمادات إفريقية[٢].

(١) كراودر، م.، الحرب العالمية الأولى ونتائجها، في: السيد فليفل، مختصر التاريخ العام لإفريقيا، المجلد الرابع، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٩، ص (٥٨-٥٩).

(٢) والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة، ع١٣٢، الكويت ١٩٨٨، ص٢٢٤.

(٣) صبحي قنصوة، الأسس الثقافية لتعزيز فعالية الدور المصري في إفريقيا، في: إبراهيم نصر الدين: مصر وإفريقيا: مسيرة العلاقات في عالم متغير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٥.

(٤) السيد فليفل، بعض محددات العمل الثقافي العربي الإفريقي من التبعية إلى الاستقلال والعولمة، أعمال مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣.

(٥) نجمي رجب ضياف، آثار الاستعمار الأوروبي على إفريقيا، مجلة التربوي، ع٧، كلية التربية الخمس، جامعة المرقب،

التبعية الثقافية:

منذ الأيام الأولى للغزو الاستعماري الفرنسي لإفريقيا أدركت الحكومة الفرنسية أن عليها أن تخوض معركة لا تقل أهمية عن معاركها العسكرية في القارة، وهي «السيطرة على قلوب وعقول الأفارقة»؛ أي السيطرة على عواطفهم وأفكارهم، وكان تشجيع التعليم الغربي والدين المسيحي من أهم أدوات تلك المعركة التي هي في جوهرها معركة ثقافية، ومن هذه الناحية كانت النتائج كبيرة، حيث تشبّعت أغلبية القيادات الإفريقية بالتراث الغربي اللاتيني، ونشأت على حب قيم ونظم ولغة الدولة الاستعمارية، ومن ثَمّ ظلت ثقافة الدولة الاستعمارية الفرنسية السابقة هي طريق المعرفة بالنسبة للأفارقة في كثيرٍ من مناطق القارة[٣].

ولعل أوضح نموذج على ذلك هو شخصية الزعيم السنغالي ليوبولد سيدار سنجور، الذي ارتبطت شخصيته بالثقافة الفرنسية ارتباطاً لصيقاً، حتى وُصف بأنه في بعض مواقفه كان فرنسياً أكثر من الفرنسيين[٤]، فقد أوضح خطاب ألقاه سنجور في الأمم المتحدة، بصفته ممثلاً للسنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية، تبنّيه للمقولات الفرنسية بخصوص الاستعمار، ورسالة التمدن التي جاء بها الاستعمار الفرنسي للإفريقي، وتبنّى مبررات السياسة الاستعمارية الفرنسية ضارباً مثالاً بالمؤسسات والقانون الفرنسي في توجو والكاميرون[٥].

أضف إلى ذلك الرئيس هوافيه بوانييه، رئيس ساحل العاج، الذي كان له التأثير الغالب في وضع سياسة فرنسا الإفريقية؛ إذ كان يسيطر على أهم حزب إفريقي، وكان له نفوذ قوي على أحزاب اليمين والوسط، وكانت نظريته الرئيسية أنه إذا سُمح لغينيا أن تفيد من مساعدة فرنسا الفنية ومعونتها المالية وتبقى مع ذلك خارج الرابطة الفرنسية؛ فإن ذلك يقلل من قوة جاذبية الرابطة في نظر الدول الإفريقية الأخرى، وبالتالي أصبح من الضروري معاملة غينيا على مستوى مختلف عن مستوى الدول التي اختارت البقاء مع فرنسا، وتحوُّل صداقة فرنسا إلى عداوة[١].

ومع توطد الاستعمار الفرنسي في إفريقيا؛ أخذت فرنسا تعمل على خلخلة الثقافات القائمة بالقارة، خاصةً في غرب إفريقيا وشرقها. وكما يلاحظ علي مزروعي؛ فإن النماذج الثقافية الغربية زادت قوتها في إفريقيا نظراً للتحالف الأوليّ بين العلم الغربي والمسيحية الغربية كما تم نقلها في المدارس الإرسالية في إفريقيا، خاصةً أن أدوات نقل التعليم الغربي كانت هي نفس أدوات نقل المسيحية الغربية. وعلى عكس الحال في الهند ومصر؛ فإن الاستعمار الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء أعطى الإرساليات حريةً تامة في إنشاء مدارس خارج المناطق التي كان بها وجود إسلامي مكثف، وبالتالي بينما تلقى الهنود والمصريون من المستعمر تعليمه الغربي العلماني؛ فإن الأفارقة تلقوا الجانبين الديني والعلماني في الوقت نفسه[٢].

ولعل سياسة الاستيعاب الثقافي التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها الإفريقية لا تزال مظاهرها موجودة حتى الآن في معظم الدول الفرانكفونية؛ فما معنى أن يتحدث شعبٌ لغة شعبٍ آخر ويتخلى عن لغته الأصلية[٣]؟! وكما أكد سمير أمين: «أن القوى المهيمنة تكون كذلك بفضل نجاحها في فرض لغتها على ضحاياها»[٤].

وبعد أن رحل الفرنسيون عن إفريقيا لم يتركوا إلا الثقافة يأخذون الأفارقة بها، ويأتونهم من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية وتوجيه علاقاتهم الحضارية، وبخاصة أولئك الناطقون بالفرنسية. وعلى الرغم من وجود منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي من بعدها؛ فإن الخط السياسي والاقتصادي كان متشابهاً ثقافياً في معظم القضايا العالمية[٥].

وإذا كانت الإستراتيجية الثقافية للاستعمار الأوروبي تُعنى بالامتداد الثقافي واللغوي، إذ الأرض يمكن أن تُعاد وتُسترد، فقد كانت عناية المستعمر بالإنسان الذي يتفاعل ويتعاون، ويختار وينتج ويعطي، وبالتالي صياغة فكره وتوجيهه. وتحقيقاً لهذه الإستراتيجية خطط الاستعمار بعدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية، منها فرض اللغات الأوروبية كلغة تعليم في كل المدارس الإفريقية، بحيث أصبح الأفارقة هم الذين يموّلون، من قليل ما لديهم، نشر اللغات الأوروبية، ويقومون بتقويض ثقافتهم وشخصيتهم بأيديهم تحت شعار «لغة الانفتاح على العالم»[٦]!.

التبعية السياسية:

تُعدّ الدول الفرانكفونية هي الأكثر ارتباطاً بثقافة

٢٠١٥، ص٤٠٠.

(١) بانيكار، ك. مادهو، الثورة في إفريقية، ترجمة روفائيل جرجس، مراجعة محمد محمود الصياد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢١٨.

(٢) السيد فليفل، بعض محددات العمل الثقافي العربي الإفريقي، مرجع سابق، ص٤.

(٣) أحمد محمد البيلي، البعد الثقافي للدور المصري في إفريقيا مع التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص١.

(٤) محمد عبد الكريم أحمد، إفريقيا بين الاستعمار والتبعية.. رؤية نقدية لأطروحات سمير أمين، قراءات إفريقية، ع ٣٨، ٢٠١٨، ص١١٧.

(٥) السيد فليفل، بعض محددات العمل الثقافي العربي الإفريقي، مرجع سابق، ص١١.

(٦) محيى الدين صابر، العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعرب، المجلة العربية للثقافة، المجلد ٧، العدد ١٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧، ص١٢.

الدولة المستعمرة، وتجاوز ذلك إلى كل العلاقات، فقد منحت فرنسا الاستقلال لاثنتي عشرة دولة إفريقية عام ١٩٦٠م في إطار الجماعة الفرنسية، حيث وضعت في هذه الدول أنظمةً تابعة لها تحرص على تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا وتأييد هذه السياسات في المنظمة الدولية، حيث استندت فرنسا في ادعائها بكونها قوة عالمية على وجودها في الأقاليم التي كانت تحكمها، وكانت العديد من الصلات الاقتصادية والعسكرية والثقافية تمكنها من الحفاظ على وجودها في هذه الدول حديثة الاستقلال، وربما كانت الاتفاقيات الثقافية والفنية التي وقّعتها فرنسا مع مستعمراتها الإفريقية السابقة هي الضمانة الأكثر فعالية لاستمرار الوجود الفرنسي هناك، فضلاً عن أن النظم التعليمية ونظم الإدارة المدنية بهذه البلاد والمرافق المحلية لا يزال يسيطر عليها الفرنسيون[١]، ولا تزال فرنسا تتدخل لصالح النظم الإفريقية الموالية لها، حفاظاً على مصالحها، وما موقف فرنسا من انقلاب النيجر الأخير (يوليو ٢٠٢٣م) عنا ببعيد.

وقد ظهر ذلك حينما اتخذت مجموعة برازافيل صاحبة الأغلبية داخل مجموعة منروفيا موقفاً من دعوة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى المؤتمر الثاني لمجموعة منروفيا في لاجوس بنيجيريا مطلع يناير عام ١٩٦٢م، وكان هذا الموقف إرضاءً لفرنسا. كما ظهرت التبعية أيضاً في موقف دول تجمع برازافيل من قضية الكونغو ومساندة فرنسا لاستعمارها في الجزائر[٢].

كما كان الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا قوياً بعد الحرب الباردة، وقد تمثّل ذلك في تدخل القوات الفرنسية في رواندا عام ١٩٩٤م قبل وبعد المذابح التي جرت للتوتسي على يد الهوتو، وكذلك في تدخلها في جمهورية إفريقيا الوسطى لقمع تمرد عسكري هدد نظام أنجي باتاس Ange Patasse عام ١٩٩٦م. كما كان لوجود فرنسا في إفريقيا الفرانكفونية تأثير عميق على عملية التحول الديمقراطي التي سرت في الإقليم إثر مؤتمر لابول بفرنسا عام ١٩٨٩م[٣].

أيضاً عملت فرنسا على دعم توجهات التباين وتكريس استغلاله في تحقيق مصالحها أو لممارسة الضغط على الحكومات الإفريقية، فقد دعت بصورة مكثفة إلى التحول الديمقراطي في القارة[٤]، لكنها واقعياً أثارت مشكلات كبيرة أمام القادة الجدد للحركات الديمقراطية، حتى وجّهت دول عديدة، منها مدغشقر وتوجو والكونغو، اتهامات لفرنسا بتخاذلها عن دعم الحكومات التي وصلت للحكم ديمقراطياً، وهو ما يعني أن المبادئ انتقائية وغير قائمة بذاتها إفريقيّاً[٥]. وكانت فرنسا تهدف إلى تحويل الفرانكفونية من تجمُّع ثقافي إلى حركة سياسية، وحقيقة الأمر أن جذور الفرانكفونية كانت سياسية وليست ثقافية،

(١) Central Intelligence Agency, France›s Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, Secret, 11 October 1963, p.1.

(٢) أسامة عبد التواب محمد، مرجع سابق، ص (٢٢٧، ٢٢٨، ٣٦١)، وانظر: D. O.195/70, No.50A, Ghana Press Release, Issued by Ministry of Information and Broadcasting on behalf of the Ministry of Foreign Affairs, 29 April 1961.

(٣) السيد فليفل، بعض محددات العمل الثقافي العربي الإفريقي، مرجع سابق، ص١٢.

(٤) لم تؤد أزمة الاستعمار الفرنسي إلى تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمع؛ ذلك لأن العملية التي أدت في نهاية المطاف إلى الاستقلال قد سيطرت عليها أقلية (الأعوان الأفارقة) الذين احتلوا وضعاً مهيمناً في الجبهة التاريخية المناهضة للاستعمار. ويكفي للدلالة على ذلك الاستفتاءات الانتخابية في أواخر خمسينيات القرن الماضي (استفتاء ١٩٥٨م)، والمتعلقة بشكل الارتباط بفرنسا، حيث استخدمت فرنسا سلطتها لنقل امتيازاتها المحلية إلى أولئك الأعوان على حساب جماهير الشعب، والتي لم يكن لديها الفرصة أو الوسيلة للتعبير عن وجهات نظرها الخاصة. وبالتالي لم تكن عملية التحول الديمقراطي تهدف إلى تحقيق تغيير عميق في الشبكة الاقتصادية التي يرتكز عليها النظام القائم. انظر: عبد الله باتيلي، الدولة في غرب إفريقيا من منظور تاريخي، ترجمة صبحي قنصوة، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلد الأول، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص٦٣.

(٥) السيد فليفل، المرجع السابق، ص١٣.

وبالتالي لم يكن هدف فرنسا السياسي إلا العودة إلى الطبيعة الأولى للأشياء لممارسة دور أكثر فعالية على الساحة الدولية[١].

التبعية الاقتصادية:

كان قدوم الحكم الاستعماري إلى إفريقيا الغربية الفرنسية إيذاناً بموت الطبقة التجارية العتيقة التي عاشت قروناً؛ ذلك أنه وعلى عكس ما حدث في إفريقيا الغربية البريطانية، فقد تعرقل تطور البرجوازية التجارية المحلية في إفريقيا الغربية الفرنسية، وذلك نتيجة قرارات سياسية متعمدة اتخذتها السلطات الاستعمارية لصالح البيوت التجارية الفرنسية والوكلاء المحليين لهذه البيوت، على نحو ما حدث في السنغال. كما سيطر أصحاب المشروعات الأجانب على جميع فروع الاقتصاد، بل إنه حتى في الزراعة كان الطلب في اقتصاد الدولة الاستعمارية هو الذي يحدد اختيار المحصول الذي سوف يتم زراعته (الفول السوداني، والقطن). وفي مستعمرة كالسنغال مثلاً: أدى الطلب على الفول السوداني إلى قيام المستعمرين بالسعي للحصول على مساندة العلماء المسلمين، الذين أصبحوا زعماء روحيين لجماعات الفلاحين في أعقاب الفراغ الذي نشأ نتيجة هزيمة الطبقة العسكرية التقليدية[٢].

ويتبين من دراسة الاقتصاد السياسي لإفريقيا الغربية الفرنسية أن الاستعمار واصل القيام بوظيفة النهب الاستعماري، ووصل بهذه الوظيفة إلى مستويات جديدة. كما أدى نمو زراعة المحاصيل النقدية إلى تدهور الزراعة المعيشية وتدهور البيئة، كما أدت أنماط التحضر الجديدة والتوزيع غير المتساوي للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى عدم توازن خطير بين المدينة والريف، وتسبب في وجود تناقضات حادة في المستعمرات بين بعضها وبعضها الآخر، وبين المناطق المختلفة في المستعمرة نفسها. كذلك أدت هجرات العمل إلى تغير الخريطة الثقافية في الإقليم بدرجة كبيرة، وهو ما تسبب في ظهور أشكال جديدة من التوترات العرقية والاجتماعية والدينية بدرجات متباينة الشدة. كما أدت السياسات الضريبية، والعمل الجبري، وانخفاض الأجور في الحضر، إلى انتشار التمرد والثورة، الأمر الذي شكّل إزعاجاً مستمراً للنظام الاستعماري[٣].

وقد عملت فرنسا على استغلال ثروات إفريقيا من أجل تنمية الاقتصاد الفرنسي، حتى في المستعمرات الفقيرة منها؛ فمثلاً كانت غينيا مستعمرة فقيرة لكنها حققت لفرنسا عام ١٩٥٢م ما يقرب من بليون فرنك في شكل أرصدة خارجية من مبيعات البوكسيت والموز والبن[٤].

أضف إلى ذلك؛ أن فرنسا وضعت أساساً لسياستها الإفريقية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وهو ضمان الوصول الحر والمستمر للمعادن الإستراتيجية، وبخاصة اليورانيوم لبرنامج التصنيع النووي، وبذلك أعادت باريس تقييم علاقاتها بالدول الإفريقية ذات الاحتياطيات الضخمة منه؛ وهي النيجر والجابون وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومن ثمّ كانت هناك علاقة وثيقة بين أهمية النيجر بالنسبة لفرنسا وبين الوجود الفرنسي السياسي والاقتصادي والعسكري القوي والمستمر في هذا البلد الإفريقي، فيما يمكن تسميته بـ«التبعية الإستراتيجية»، لذا رأت ضرورة التحكم في الخطط الاقتصادية والتنموية لهذه الدولة، بل والتحكم في نظامها السياسي وتوجهاته الخارجية[٥].

---

(١) نيفين حلي، التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا، في: العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٩.

(٢) عبد الله باتيلي، مرجع سابق، ص٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٣.

(٤) والتر رودني، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٥) أسامة عبد التواب محمد، الاستغلال الفرنسي لليورانيوم في جمهورية النيجر نموذجاً للتبعية الاستعمارية الفرنسية بعد الاستقلال ١٩٦٠-١٩٨١م، ع٧١، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة إلمنيا، ٢٠٢٢، ص (٥١١، ٥١٥).

أيضاً استخدمت فرنسا نفوذها على دول الجماعة الفرنسية، أو ما يُسمّى «تجمُّع الدول الملجاشية»، وهي الدول التي منحتها فرنسا الاستقلال اسميّاً وظلت تتحكم فيها اقتصاديّاً، وقررت القيام بالعديد من الإجراءات لمنع هذه الدول من الانضمام للسوق الإفريقية المشتركة عام ١٩٦٢م، ولذلك قامت- فور إعلان دول الدار البيضاء عن اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيس السوق المشتركة- بجمع وزراء التجارة والخارجية في تجمع الدول الملجاشية؛ من أجل اتخاذ مجموعة من الخطوات المضادة للمشروع الإفريقي[١].

وقد انفردت فرنسا بالسيطرة الاقتصادية على مستعمراتها، فطبّقت نظاماً نقدياً هو الوحيد في العالم، فالعملة المستخدمة في المستعمرات هي الفرنك الإفريقي CFA سيفا، وهو قناة الاتصال الرئيسية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في إفريقيا، لذا فإن التبعية الاقتصادية كانت راسخة منذ حصول الدول الإفريقية المستعمَرَة فرنسياً على استقلالها. وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي مرحلة تخفيض قيمة الفرنك في منطقة CFA، نتيجة الاختلاف في القيمة الاسمية عن القيمة الفعلية للفرنك، فلجأت فرنسا إلى تخفيض قيمة الفرنك في المنطقة المالية الإفريقية لتقليص العبء على اقتصادها. كما كانت فرنسا تسيطر على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد في إفريقيا مثل الاتصالات والتأمين والكهرباء والتعدين والزراعة والصرافة، وأصبحت الشركات الفرنسية تسيطر على ما يقرب من ٢٠٪ من حجم الأسواق على مستوى القارة الإفريقية[٢].

والفرنك الإفريقي كان يُطبع في فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وألزمت فرنسا في الاتفاقات التي فرضتها إيداع ٦٥٪ من الاحتياطي النقدي لكل دولة في البنك المركزي الفرنسي، وتم تخفيضها في عام ٢٠٠٥م بسبب الاحتجاجات إلى ٥٠٪. وفرنسا هي التي تحدد قيمة تبادل العملة مع اليورو، بالإضافة لقيود أخرى كثيرة تُبقي هذه الدول في القبضة الفرنسية.

وعندما فكر الرئيس الليبي معمر القذافي عام ٢٠١١م مساعدة الدول الإفريقية للتخلص من العبودية النقدية بإصدار «الدينار الذهبي» كعملة بديلة للفرنك الإفريقي، تدخلت فرنسا واستغلت الثورة الليبية، وسبقت الناتو في ضرب جيش القذافي للقضاء عليه[٣].

التبعية العسكرية والأمنية:

شيدت فرنسا عشرات القواعد العسكرية، ونشرت جيشها في كل الدول التي امتد إليها نفوذها (بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، مالي، النيجر، السنغال، توجو، الكاميرون، الكونغو، الجابون، غينيا الاستوائية، إفريقيا الوسطى، وتشاد)، وظلت منذ القرن التاسع عشر تربي طبقة تابعة، وتوظف الموالين لها في دوائر الحكم وقيادة الجيوش لتضمن الولاء.

واستخدم الفرنسيون الاغتيالات والانقلابات والقوة ضد كل محاولات التحرر؛ فتم قتل الزعماء الذين فكروا في الاستقلال والتمرد على سلطتها، مثل رئيس توجو سيلفانوس أوليمبيو (١٩٦٠- ١٩٦٣م)، الذي تم قتله عندما قرر الاستقلال وإصدار عملة نقدية جديدة بدلاً من الفرنك الإفريقي الذي تصدره فرنسا للتداول في المستعمرات[٤].

وكان الهدف من الوجود العسكري لفرنسا عند استقلال الدول الإفريقية هو تأمين العلاقات الفرنسية الإفريقية

Martin, Guy: Uranium: A Case-Study in Franco-African Relations, The Journal of Modern African Studies, Cambridge University Press, Vol. 27, No. 4, Dec,1989, p.626.

(١) أسامة عبد التواب محمد، مصر وفكرة تأسيس السوق الإفريقية المشتركة، ع٨، المجلد الرابع، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ٢٠٢٠، ص٢٦٧.

(٢) نيفين حليم، مرجع سابق، ص (٥٦-٥٧).

(٣) عامر عبد المنعم، الأيام الأخيرة لفرنسا في إفريقيا، انظر: https://2-m7483.azureedge.net/opinions/

(٤) عامر عبد المنعم، الأيام الأخيرة لفرنسا في إفريقيا، مرجع سابق.

عقب الاستقلال. وقد تدخلت فرنسا في تسعة أحداث على الساحة الإفريقية خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩٤م، ثم أيدت حكومة شيراك ذلك الهدف من أجل تدعيم الاعتماد الإفريقي على العاصمة باريس. ويُلاحظ أن الدول الإفريقية التي ظلت ترتبط مع فرنسا بمعاهدات دفاع وحماية هي نفسها الدول التي تمثل أهمية مركزية للمصالح الاقتصادية الفرنسية، وهي: الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، الجابون، السنغال، توجو، جيبوتي، جزر القمر[١].

ومن أبرز الذين تم اغتيالهم لمواقفهم التحررية «توماس سنكارا» رئيس جمهورية بوركينا فاسو (١٩٨٣-١٩٨٧م)، الذي قرر إنهاء التبعية لفرنسا، وكان يحظى بشعبية كبيرة، وكذلك تم التخلص من كثيرين من القادة الأفارقة بعشرات الانقلابات[٢].

ويُلاحظ أن فرنسا كانت تعتمد في سياستها العسكرية على ثلاثة مجالات أساسية:

الأول: يتعلق بالقواعد العسكرية الفرنسية في خمس دول إفريقية.

والثاني: يتمثل في اتفاقيات الدفاع المشترك والحماية مع ثماني دول إفريقية.

والثالث: اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات والتدريب مع اثنتين وعشرين دولة إفريقية[٣].

الخاتمة:

بيّنت الدراسة أنه قد توفرت لدى فرنسا عدة عوامل دفعتها للاستيلاء على مساحة كبيرة في إفريقيا، في إطار عملية النهب الاستعماري المنظم للقارة الإفريقية خلال القرن التاسع عشر، يتعلق بعضها بالوضع الإستراتيجي والموارد الطبيعية الخام الزراعية والمعدنية والأسواق لبعض المستعمرات، ويتعلق بعضها الآخر بالأوضاع الداخلية لفرنسا ذاتها.

وحتى انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥م كانت فرنسا قد استقرت في الجزائر وتونس، وبعد المؤتمر توسعت في مساحة كبيرة من غرب إفريقيا ووسطها، كونت منها إفريقيا الغربية الفرنسية من ثماني مستعمرات، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية من أربع مستعمرات، بالإضافة إلى عدة جزر ومستعمرات في شرق إفريقيا.

كما بيّنت الدراسة أن فرنسا نشطت نشاطاً كبيراً بعد مؤتمر برلين، واتسم توسعها في غرب إفريقيا بالصبغة العسكرية، وتم عن طريقين: السنغال التي اتخذت منها قاعدة للانطلاق نحو تشاد والنيجر. وطريق ساحل غينيا، حيث المناطق الداخلية لداهومي وساحل العاج، وبالتالي أمكنها ربط مستعمراتها في غرب إفريقيا بعضها ببعض.

كما أكدت الدراسة أن فرنسا لم تجد الطريق إلى احتلال الأرض الإفريقية مفروشاً بالورود والرياحين، بل قابلها الأفارقة بحربٍ ضروسٍ ومقاومةٍ إفريقيةٍ أقضّت مضجعها، لكن استطاع الفرنسيون في النهاية، من خلال قوة السلاح العسكري وخداع الزعماء الأفارقة، القضاء على هذه المقاومة الوطنية، وأن تؤسس على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية والممالك الإفريقية مستعمرات لها في منطقة واسعة من إفريقيا.

وقد رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية في إفريقيا على أساس امتصاص واستنزاف خيرات هذه المناطق ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. غير أن الاستعمار الفرنسي لم يحمل عصاه ويرحل عن إفريقيا إلا وقد ترك آثاراً في المجتمعات الإفريقية التي خضعت له، لا يزال بعضها باقياً إلى الآن.

ويبقى السؤال: ألم يأنِ للمستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا أن تطالب فرنسا بالاعتذار والتعويض عن سنوات الاستعمار التي استطالت في بعضها إلى أكثر من ١٣٠ عاماً؟ ■

---

(١) نيفين حليم، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) عامر عبد المنعم، مرجع سابق.

(٣) نيفين حليم، مرجع سابق، ص٧١.